

الأرجح إلى المستهلك الأمريكي الذي لم يستشعر تأثيرها في الماضي. وتشهد الاقتصادات المتقدمة، التي اعتمدت دائماً على الهجرة، انخفاضات حادة في صافي تدفقات العمالة الوافدة، مما ستكون له انعكاسات على الناتج الممكن.

وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥ وإلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦. ويعد ذلك تحسناً مقارنة بعدد يوليو من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنه أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية على أساس تراكمي مقارنة بتنبؤات ما قبل تحول السياسات في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويعكس هذا التباطؤ عوامل معاكسة ناتجة عن عدم اليقين والحماية، على الرغم من أن صدمات التعريفات الجمركية أقل حدة مما أعلن عنه بداية. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٣,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنحو ١,٥٪ في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، مع تباطؤ الولايات المتحدة إلى ٢٪. كذلك يُتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعاً طفيفاً في معدلات النمو إلى أعلى من ٤٪ بقليل. ومن المتوقع أيضاً انخفاض التضخم إلى ٤,٢٪ عالمياً في عام ٢٠٢٥ وإلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٦، مع وجود تفاوتات ملحوظة: ارتفاع التضخم عن المستهدف في الولايات المتحدة — في ظل تطورات إيجابية محتملة، وتباطؤ التضخم في جزء كبير من بقية العالم. وتشير التنبؤات إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة ٢,٩٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ — مدفوعاً بتسريع وتيرة التجارة في عام ٢٠٢٥، وإن كان معدل النمو أبطأ كثيراً مقارنة بمستواه في عام ٢٠٢٤ حين سجل ٣,٥٪، حيث يحد استمرار حالة التشرذم التجاري من المكاسب المحققة.

ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق يميل إلى جانب التطورات المعاكسة، على غرار الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فيمكن أن تؤدي حالة عدم اليقين المطولة بشأن السياسات إلى ضعف الاستهلاك والاستثمار. ومن شأن زيادة تصعيد التدابير الحماية، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية، أن تكبح الاستثمار وتعرق سلاسل الإمداد وتخفق نمو الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي تفاقم صدمات عرض العمالة عن المتوقع، ولا سيما نتيجة سياسات الهجرة التقييدية، إلى الحد من النمو، وخاصة في الاقتصادات التي تعاني من شيخوخة السكان ونقص المهارات. وقد تتفاعل مواطن

تشهد قواعد الاقتصاد العالمي حالة من الاضطراب. وتتكشف تدريجياً تفاصيل السياسات المستحدثة مؤخراً، ومعها تتحول آفاق النمو. فبعد أن رفعت الولايات المتحدة التعريفات الجمركية بداية من فبراير، ساهمت الاتفاقيات والتعديلات اللاحقة في خفض بعض الارتفاعات القصوى في التعريفات. ولكن لا تزال هناك حالة من عدم اليقين الشديد إزاء استقرار الاقتصاد العالمي ومساره المستقبلي. وفي الوقت نفسه، أجرى عدد من الاقتصادات المتقدمة تخفيضاً هاملاً في المعونة الإنمائية الدولية، كما فرض قيوداً جديدة على الهجرة. واتخذت عدة اقتصادات كبرى مجموعة إضافية من إجراءات التنشيط المالي، مما أثار شواغل حول استدامة الموارد العامة والتداعيات المحتملة عبر الحدود. وتعكف الاقتصادات والمؤسسات والأسواق في جميع أنحاء العالم على التكيف مع بيئة أكثر حمائية وتشرذماً، في ظل آفاق النمو القاتمة على المدى المتوسط التي تستدعي إعادة معايرة السياسات الاقتصادية الكلية.

وفي بداية تحول السياسات التجارية وتساعد حالة عدم اليقين، خفض عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي توقعات النمو لعام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية إلى ٢,٨٪. ويعزى هذا التخفيض إلى أن التعريفات الجمركية تمثل صدمات عرض للبلدان التي تفرض تلك التعريفات وصدمات طلب للبلدان المستهدفة بها، في حين يشكل عدم اليقين صدمة طلب سلبية في جميع الأحوال. وبحلول يوليو، أدى الإعلان عن خفض التعريفات الجمركية بعد أن بلغت أعلى مستوياتها في إبريل إلى ارتفاع طفيف في توقعات النمو إلى ٣٪. وارتفعت توقعات التضخم في الولايات المتحدة وانخفضت في بلدان عديدة أخرى، وإن لم تتغير كثيراً بوجه عام.

وعقب بداية قوية، يبدي الاقتصاد العالمي بوادر على حدوث تباطؤ لطيف اتساقاً مع التنبؤات. فقد أشارت البيانات الواردة في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ إلى نشاط قوي. وتباطأت معدلات التضخم في الاقتصادات الآسيوية، في حين ظلت ثابتة في الولايات المتحدة. غير أن هذه القدرة الظاهرة على الصمود تعزى بدرجة كبيرة إلى عوامل مؤقتة فيما يبدو — مثل تسريع وتيرة التجارة استباقاً للتعريفات الجمركية واستراتيجيات الاستثمار وإدارة المخزونات — وليس إلى مواطن قوة أساسية. ومع انحسار هذه العوامل، تشير البيانات في الوقت الحالي إلى المزيد من الضعف، حيث تتلاشى آثار تسريع وتيرة التجارة، وتتباطأ أسواق العمل. ويبدو أن تكلفة التعريفات الجمركية ستُمرر على

دائمة. ولا تزال إعادة بناء الهوامش المالية الوقائية وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين أولوية. وينبغي أن يتضمن ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط خططاً واقعية ومتوازنة تجمع بين ترشيد الإنفاق وتوليد الإيرادات. وينبغي أن تكون تدابير الدعم الجديدة مؤقتة، وموجهة بدقة إلى القطاعات المستهدفة، مع ضرورة تعويضها بوفورات واضحة. كذلك، ينبغي معاصرة السياسة النقدية للموازنة بين استقرار الأسعار ومخاطر النمو، بما يتماشى مع مهام البنوك المركزية. ويظل من الضروري الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية لضمان استقرار توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وتمكين البنوك المركزية من تحقيق أهدافها. وكما يوضح الفصل الثاني، فقد ساهمت إجراءات تحسين أطر السياسات المتخذة سابقاً في تعزيز قدرة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الصمود في مواجهة الصدمات الناتجة عن فترات تجنب المخاطر. وينبغي أن تجري البلدان الإصلاحات اللازمة دون أي تأخير إضافي لتعزيز قدرتها على الصمود في الوقت الذي يتبلور فيه المشهد الاقتصادي العالمي الجديد. وفي الوقت الحالي، ينبغي مضاعفة جهود الإصلاح الهيكلي — عبر زيادة حركية العمالة، وتشجيع المشاركة في سوق العمل، والاستثمار في التحول الرقمي، وتعزيز المؤسسات — لتحسين آفاق النمو. وكما يوضح الفصل الثالث، قد يكون للسياسة الصناعية دور في تحسين القدرة على الصمود والنمو، وإن كان ينبغي النظر عن كثب في تكاليف الفرص البديلة والمفاضلات المقترنة باستخدام تلك السياسات. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تتعين تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال إصلاحات الحوكمة والإدارة، في ظل تراجع المعونة الخارجية. وفي أوقات عدم اليقين، يمكن أن يساهم التخطيط القائم على السيناريوهات ووضع قواعد مسبقة للسياسات في تحسين مستوى التأهب والمصدقية، بما يضمن فعالية استجابات السياسات وحسن توقيتها.

ضعف المالية العامة وهشاشات الأسواق المالية مع تزايد تكاليف الاقتراض وارتفاع مخاطر تجديد الدين السيادي. ويمكن أن تشهد أسعار أسهم شركات التكنولوجيا إعادة تسعير مفاجئة بسبب تدني الإيرادات ومكاسب الإنتاجية المتحققة من الذكاء الاصطناعي عن المأمول، مما قد يؤدي إلى نهاية طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وحالة الحماس المرتبطة بها في الأسواق المالية، وإلى انعكاسات أوسع نطاقاً على الاستقرار المالي الكلي. ويمكن أن تؤدي الضغوط على استقلالية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، مثل البنوك المركزية، إلى تآكل مصداقية السياسات التي تحققت بشق الأنفس وتقويض صنع القرارات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك نتيجة تراجع موثوقية البيانات. وتفرض الارتفاعات في أسعار السلع الأولية — الناجمة عن الصدمات المناخية أو التوترات الجغرافية-السياسية — مخاطر إضافية، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل المستوردة للسلع الأولية. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي تقدم مفاجئ في المفاوضات التجارية إلى تراجع التعريفات الجمركية والحد من عدم اليقين. ومن شأن مواصلة زخم الإصلاحات، في محاولة للتصدي للتحديات المتزايدة، أن تحفز النمو على المدى المتوسط. كذلك قد يحقق تسارع نمو الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي مكاسب على مستوى الاقتصاد ككل.

وفي المرحلة المقبلة، تتعين استعادة الثقة من خلال سياسات تضمن المصداقية والوضوح واستدامة الأوضاع. وينبغي لصناع السياسات وضع مخطط للسياسات التجارية يتسم بالوضوح والشفافية والالتزام بالقواعد للحد من عدم اليقين ودعم الاستثمار، وجني ثمار الإنتاجية والنمو المتأتبة من نمو التجارة. وينبغي تحديث قواعد التجارة لمواكبة العصر الرقمي، وعليها إتاحة الفرصة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف. كذلك ينبغي الجمع بين الدبلوماسية التجارية والتصحيح الاقتصادي الكلي لمعالجة الاختلالات الخارجية المستمرة عبر التصدي لأسبابها الكامنة، وتحقيق مكاسب